

السوريون ينشدون الخلاص والنظام: لا تغادروا

دمشق- تحولت مناطق سيطرة النظام السوري إلى أشبه بسجن كبير لا تتوفر فيه أدنى مقومات الحياة، وبيات هاجس الآلاف من السوريين كيفية الخلاص حتى بالنسبة لأولئك الذين اصطفوا إلى جانبه منذ بداية الأزمة.

ويشكل وقوف الناس في طوابير على الوقود أو الخبز مشهدا مألوفاً في العاصمة دمشق، في ظل شح كبير في المادتين وغيرها من المواد الأساسية، نتيجة عدم قدرة النظام على سد العجز جراء العقوبات الغربية المفروضة عليه، وما خلفته الأزمة الاقتصادية في لبنان من آثار واضحة بعد الحجز على ودائع الآلاف من السوريين في المصارف اللبنانية، وهو ما شكّل ضربة قاصمة بحسب ما صرح به الرئيس السوري بشار الأسد.

وتشهد أسعار عدد كبير من المواد الغذائية ارتفاعاً جنونياً في أسواق العاصمة دمشق، بالتوازي مع تراجع دراماتيكي لسعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي.

ويسعى النظام إلى التسويق لصورة الحياة الطبيعية في مناطق عبر آله الإعلامية، محاولاً في كل مرة بث رسائل تطمينية عنها تخفف الشعور بوطاة الأزمة المعيشية، من قبيل قرب وصول الإمدادات ونهاية أزمة شح المواد، مستحضراً من خلال مسؤوليه ووسائل الإعلام الموالية له، تبعات لجوء الكثيرين إلى الهجرة واللجوء للجوار أو لدول أوروبية، من خلال تقديم نماذج مشوهة، ويدفع نظام الرئيس بشار الأسد باتجاه

وتحدث الوفد وفق ما نشرته وسائل إعلام سورية عن استغلال اللاجئين سياسياً واستخدامهم من قبل الدول، عبر عدم تسهيل عودتهم إلى سوريا، ونشر معلومات "غير صحيحة" بأن سوريا بلد غير آمن.

واتهم أعضاء الوفد اللاجئين بـ"الدعارة وتزويج القاصرات للخلاص من تكاليف العيش"، إضافة إلى "استغلال اللاجئين ببيع أعضائهم".

وكان النظام قد احتضن الشهر الماضي بدعم روسي مؤتمراً لتشجيع اللاجئين السوريين على العودة الأمر الذي قابله السوريون في الداخل بتهمك وتندر،

90 في المئة من السوريين في مناطق سيطرة النظام يعيشون تحت خط الفقر

متسائلين كيف باستطاعته دعوة الملايين للعودة فيما هو لا يستطيع توفير أبسط الضروريات لمن هم في الداخل، مطالباً البعض منهم بعقد مؤتمر لرحيل من تبقى من سوريا.

يقول نشطاء إن السوريين في الداخل فقدوا أي ولاء أو ثقة في النظام، هاجسهم الوحيد هو الفرار من الجحيم الذي يحاط بهم، بغض النظر عما ينتظرهم في الخارج.

ويرى هؤلاء أن تصريحات النظام فقدت مصداقيتها ولم تعد تشكل أي تأثير حتى بالنسبة لقواعده الشعبية.

وحذرت الأمم المتحدة من أزمة جوع قادمة بحلول عام 2021، وركزت في تقريرها على سوريا حيث ذكرت أنها من بين أكثر البلدان في حاجة إلى المساعدة، مطلقاً نداءً لجمع حوالي 35 مليار دولار لتغطية الأزمة، التي من المتوقع أن ترتفع بنسبة 40 في المئة مقارنة بالعام الماضي تثاراً بانتشار جائحة كورونا.

وبحسب ممثلة منظمة الصحة العالمية في سوريا، أجماعاً ما جتموفا، يعيش 90 في المئة من السوريين، تحت خط الفقر في سوريا. ووفق بيانات موقع "ورلد باي ماب" العالمي تنصّر سوريا أيضاً قائمة الدول الأكثر فقراً بالعالم، بنسبة بلغت 82.5 في المئة.

وكان المدير التنفيذي لبرنامج الغذاء العالمي، ديفيد بيسلي، حذر في وقت سابق من أن سوريا تواجه خطر المجاعة الجماعية أو الهجرة الجماعية مجدداً، ما لم يتوفر المزيد من أموال المساعدات.

وتشكّل وقوف الناس في طوابير على الوقود أو الخبز مشهداً مألوفاً في العاصمة دمشق، في ظل شح كبير في المادتين وغيرها من المواد الأساسية، نتيجة عدم قدرة النظام على سد العجز جراء العقوبات الغربية المفروضة عليه، وما خلفته الأزمة الاقتصادية في لبنان من آثار واضحة بعد الحجز على ودائع الآلاف من السوريين في المصارف اللبنانية، وهو ما شكّل ضربة قاصمة بحسب ما صرح به الرئيس السوري بشار الأسد.

وتشهد أسعار عدد كبير من المواد الغذائية ارتفاعاً جنونياً في أسواق العاصمة دمشق، بالتوازي مع تراجع دراماتيكي لسعر صرف الليرة السورية أمام الدولار الأمريكي.

ويسعى النظام إلى التسويق لصورة الحياة الطبيعية في مناطق عبر آله الإعلامية، محاولاً في كل مرة بث رسائل تطمينية عنها تخفف الشعور بوطاة الأزمة المعيشية، من قبيل قرب وصول الإمدادات ونهاية أزمة شح المواد، مستحضراً من خلال مسؤوليه ووسائل الإعلام الموالية له، تبعات لجوء الكثيرين إلى الهجرة واللجوء للجوار أو لدول أوروبية، من خلال تقديم نماذج مشوهة، ويدفع نظام الرئيس بشار الأسد باتجاه

وتحدث الوفد وفق ما نشرته وسائل إعلام سورية عن استغلال اللاجئين سياسياً واستخدامهم من قبل الدول، عبر عدم تسهيل عودتهم إلى سوريا، ونشر معلومات "غير صحيحة" بأن سوريا بلد غير آمن.

واتهم أعضاء الوفد اللاجئين بـ"الدعارة وتزويج القاصرات للخلاص من تكاليف العيش"، إضافة إلى "استغلال اللاجئين ببيع أعضائهم".

وكان النظام قد احتضن الشهر الماضي بدعم روسي مؤتمراً لتشجيع اللاجئين السوريين على العودة الأمر الذي قابله السوريون في الداخل بتهمك وتندر،

مصر تنخرط في معادلة التطبيع الجديدة مع التمسك بالورقة الفلسطينية

زيارة نتياهو للقاهرة تكرر الاستدارة المصرية



نتياهو في القاهرة قريبا لنقل نوعية في العلاقات الثنائية

في العلاقات مع إسرائيل وتطوير ملف التطبيع، لكن المشكلة تكمن في وضع مصر في المنظومة المقبلة، بما يتناسب مع حجمها ودورها المحوري في المنطقة، وهو ما تحاول تعظيمه من خلال المشاورات مع الدول العربية المعنية بالتطبيع، لتكوين شبكة أمان للجميع، بحيث لا تكون إسرائيل المنتصر الوحيد في المعركة السياسية والاقتصادية القادمة.

وجاء إحياء القاهرة لاتصالاتها مع السلطة الفلسطينية والأردن كشبكة أمان أخرى تجد فيها الأطراف الثلاثة مصلحة، ويتعزز نفوذ مصر في الريفين، فإلهما غير واضح الطريق الذي يمكن أن يصل إليه، والمنطقة تعيش أجواءً مليئة في غالبية القضايا.

مسؤولون مصريون وإسرائيليون يجرون حالياً محادثات قبل زيارة رئيس الوزراء بنيامين نتياهو المرتقبة إلى القاهرة

وتتطوي المقاربة المصرية على العمل بالتوازي على المستويين، وهي طريقة تؤكد صعوبة الاختيار، أو عدم وجوده أصلاً، فلم يعد من الرفاهية النكوص عن قطار التطبيع، ويصعب الانتظار إلى حين تحرك التسوية السياسية من خلال مؤتمر دولي.

وتبدي القاهرة تجاوباً حذراً في الأول (التطبيع) من دون إعلان الرفض، وتجاوباً كبيراً مع الثاني (التسوية) كوسيلة لضمان حضورها والحفاظ على نفوذها.

وقال الخبير في الشؤون الفلسطينية والإسرائيلية أحمد فؤاد أنور، إن القاهرة تميل دوماً إلى التريث في تحركاتها، وتتجنب المغامرة في القضايا التي تنسم بدرجة عالية من السهولة وتحكم فيها أطراف عدة، لكنها لن تقبل بتجاوز دورها، لأن طريق التطبيع والتسوية يمسان وترا إستراتيجياً يتعلق بمركزية دورها في الملف الفلسطيني.

وأضاف لـ"العرب"، أن الوقت لا يزال طويلاً لاستشفاف النتيجة النهائية من دون أن يكون هناك تعارض بين الطرفين، وهي الصيغة المرضية لمصر والدول العربية الداعمة للتطبيع، لأن حل أزمة التناقض بين الالتزامات العربية حيال القضية الفلسطينية والتطورات الإقليمية مسالة في غاية الأهمية.

وتعمل القاهرة على إيجاد صيغة مناسبة لحل هذه الأزمة عبر محادثات المتعددة مع الأطراف المعنية، بما يحقق الفائدة المرجوة، ويقلل من خسائر أي عربية.

التحولات الجارية في المنطقة في علاقة باتفاقات السلام مع إسرائيل، تدفع القاهرة إلى تغيير مقاربتها في التعاطي مع تل أبيب، والارتقاء بمستوى العلاقات إلى التعاون الإستراتيجي مع السعي إلى الحفاظ على الورقة الفلسطينية.

القاهرة - تتبنى مصر حلاً وسطاً في التعامل مع القضية الفلسطينية يجمع بين عدم التخلف عن الأثر الجديدة للتطبيع وروافده المتعددة، وإحياء تقاليد عملية التسوية السياسية القائمة على قرارات الشرعية الدولية، أملاً في الحفاظ على دور محوري في أي مستجدات على الصعيدين.

وظهرت مؤشرات التفاعل مع ملف التطبيع من خلال ما كشفت عنه وسائل إعلام إسرائيلية، الإثنين، عن زيارة مرتقبة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتياهو إلى القاهرة للقاء الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، خلال الأسابيع المقبلة.

وأوضحت صحيفتا "جيزوراليم بوست" و"معاريف"، أن محور المحادثات ينصب حول القضايا الاقتصادية، يليها لقاء بين وفود اقتصادية، مؤكداً أن مسؤولين من البلدين يجرون "حالياً" محادثات قبل زيارة نتياهو الرسمية للقاهرة.

وبدت ملامح الخيار الثاني التقليدي، في الاتصالات التي جرت بين كل من القاهرة وعمان مع السلطة الفلسطينية بعد فترة انقطاع، والتفاهم حول تشكيل لجنة مشتركة لدعم عقد مؤتمر دولي للسلام العام المقبل، لاستعادة الماهيم المتعلقة بحل الدولتين.

وتتناسب هذه الفكرة مع القنوات التي أبداه الرئيس الأمريكي الجديد جو بايدن، وقد تجد صدقاً إيجابياً لدى إدارته المتعصبة من تصرفات كثيرة انتهجتها إدارة الرئيس دونالد ترامب في المنطقة والعالم، وبينها القضية الفلسطينية.

ويؤكد مراقبون، إن القاهرة لم تكن مرتاحة للتطورات المتسارعة في العلاقات بين إسرائيل وبعض الدول العربية على قاعدة ما يسمى بـ"اتفاقيات أبراهام"، لأنها تفرغ ملف التطبيع من مضمونه كورقة كانت القاهرة تعتبرها مخزوناً إستراتيجياً لها.

وجمعت مصر جزءاً من علاقاتها مع إسرائيل، ولم تسمح بحولها إلى صورة طبيعية على مدار أربعة عقود من توقيع اتفاقية السلام بينهما، ووجدت في الرفض الشعبي لفكرة التطبيع ملاذاً منحها هامشاً جيداً للمناورة في بعض الأوقات.

ويتمثل سقوط هذه الورقة، أو على الأقل تراجع مفعولها عربياً ومصرياً، اختباراً أمام القاهرة، فإما أن تواصل عزوفها عن تطوير العلاقات مستندة إلى تضخيم الرصيد الشعبي في هذا المضمار، أو تسائر التطورات وتحجز مكاناً في قطار التطبيع الجديد.

ويشير متابعون إلى أن الطبع الحالية منه تتجاوز المعاني الشعبية والمتاجر بها، لأنها قطعة من مشروع إقليمي كبير قابل للنمو والتوسع، ومن يلتحق به سوف يصبح جزءاً فيه، ومن يريد التخلف عنه فهو اختياره الإستراتيجي.

ولأن القضية الفلسطينية محور مهم في هذا المشروع، وجدت القاهرة في التفاعل معه بحدز صيغة مناسبة، فقد أبدت ترحيباً ظاهراً باتفاقيات السلام العربية وإسرائيل، لكنها تتوجس من عواقبه بالنسبة إلى دورها الإقليمي.

ويعد الإعلان عن زيارة نتياهو للقاهرة وإتمامها دلالة على استدارة مصرية حيال مشروع التطبيع، خاصة أن المعلومات التي نشرتها "معاريف" شددت على الطابع الاقتصادي، والذي سوف تترتب عليه نتائج جيوسياسية مستقبلاً.

وتكشفت مصادر مصرية لـ"العرب"، أن الأزمة تكمن في التحولات المتوقعة، ومكانة القاهرة فيها، فهي أول دولة عربية وقعت اتفاقية سلام مع إسرائيل، وتحملت ضريبة باهظة عندما قررت غالبية الدول العربية مقاطعتها، ولا تعرف مكانتها القادمة.

وأضافت المصادر ذاتها، أن خيار الحرب توارى من الأجندة العربية، والصعود متاح للسلام وما يترتب عليه، وبالتالي لن تستطع القاهرة القيام بدور مؤثر في محيطها أو على مستوى القضية الفلسطينية ما لم تشارك في المعادلة الجديدة.

ومن مصلحة الدول العربية المنخرطة في التطبيع وإسرائيل التعاون والتنسيق مع القاهرة، وأن تكون معهم في المقارب نفسه، حيث يمنح وجودها مشروعية سياسية جيدة للفكرة، لأنها الدولة الملاصقة لإسرائيل التي يمكنها من مكافة المشروع.

ويسير المنهج المصري في مسار عملي في التعامل مع المعطيات الإقليمية والدولية، وحقق من وراء ذلك منافع كبيرة، ونحاشي التعرض إلى مضايقات عقب فترة التحول وترتيب هياكل الدولة المنهج الذي يمكن القاهرة من إقامة علاقات متوازنة مع قوى عديدة. ويؤكد متابعون، أنه ليست هناك مشكلة

البنك الدولي يتهم القوى اللبنانية بتعمد الإبقاء على الفوضى الاقتصادية

ويرى مراقبون أن الطبقة المتحكمة في السلطة السياسية لا تبدو مبالية بحالة الانهيار الدراماتيكي المتسارع التي يواجهها البلد، وهي تتأني في حل الأزمة الحكومية بانتظار وصول إدارة الرئيس الجديد جو بايدن، على أمل أن يحدث ذلك فارقاً في طريقة التعاطي الأميركي معها.

واستقالت الحكومة الأخيرة في العاشر من أغسطس تحت ضغط الشارع وبسبب عجزها عن اتخاذ قرارات فعلية نتيجة تحكم القوى السياسية بها. وجاءت الاستقالة بعد انفجار المرفأ الذي تسبب بمقتل أكثر من مئتي شخص وتدمير المرفق الحيوي وأجزاء كبيرة من العاصمة. ويرجح أنه نتج عن الإهمال والفساد وتخزين كمية ضخمة من نيترات الأمونيوم في أحد عابره من دون أي إجراءات وقائية.

ورجح البنك الدولي أن تكون الأزمة الاقتصادية "أعمق وأطول من معظم الأزمات الاقتصادية"، موضحاً أن "المساعدات الدولية والاستثمار الخاص يشكّلان ضرورة لتحقيق الانتعاش وإعادة الإعمار الشاملين".

وينظم الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون مع الأمم المتحدة الأربعاء مؤتمراً جديداً عبر الفيديو لمساعدة لبنان مالياً، بمشاركة نحو 30 شخصية من رؤساء دول وحكومات ووزراء ومؤسسات دولية ومنظمات غير حكومية.

تنفيذ سياسات إنمائية متبصرة طويلة الأجل".

وشدّد على أنه "يتعيّن على الحكومة الجديدة أن تنفّذ على وجه السرعة استراتيجية ذات مصداقية لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد الكلي، مع اتخاذ تدابير قصيرة الأجل لاحتواء الأزمة، فضلاً عن اتخاذ تدابير متوسطة إلى طويلة الأجل للتصدي للتحديات الهيكلية".



ساروج كوامر
غياب التوافق السياسي حول الأولويات يعيق لبنان بتبندة

ورغم الضغوط الدولية التي تقودها فرنسا، لا تزال القوى السياسية جراء الانقسامات والخلاف على الحصص عاجزة عن تشكيل حكومة تنكب على تنفيذ إصلاحات يشترطها المجتمع الدولي لمساعدة لبنان.

وحاول رئيس تيار المستقبل سعد الحريري منذ أكثر من شهر تشكيل حكومة اختصاصيين، بيد أنه يلاقي صعوبات جمة لعل في مقدمتها إصرار بعض القوى على غرار التيار الوطني الحر وحزب الله على الاستئثار بالحصّة الاسد من الحقائق الوزارية.

بيروت - نته البنك الدولي الثلاثاء إلى أن الأزمة الحادة في لبنان جعلت الاقتصاد عرضة "لكساد شاق"، ووصفه بـ"المتعمد" مع إخفاق القوى المسيطرة على المشهد في احتواء الانهيار، داعياً إلى تشكيل حكومة تنكب على تنفيذ برنامج إصلاح شامل على وجه السرعة.

ويشهد لبنان منذ العام الماضي انهياراً اقتصادياً غير مسبوق، تزامن مع تدهور قيمة العملة المحلية وتضاؤل احتياط العملات الأجنبية في المصرف المركزي وارتفاع معدلات الفقر إلى أكثر من نصف السكان والبطالة. وجاء تفشي جائحة كوفيد - 19 ثم انفجار المرفأ المروع في 4 أغسطس ليقام الوضع سوءاً.

ووفق ما جاء في النص العربي لتقرير أصدره بعنوان "الكساد المتعمد"، اعتبر البنك الدولي أن "الافتقار القصود إلى إجراءات سياسية فعالة من جانب السلطات أدى إلى تعريض الاقتصاد لكساد شاق وطويل".

وحذّر من أن لبنان "يعاني استنزافاً خطيراً للموارد، بما في ذلك رأس المال البشري، حيث باتت هجرة العقول تمثل خياراً يائساً على نحو متزايد". ورأى أن "عيب التعديل الجاري في القطاع المالي يتركز بشكل خاص على صغار المودعين" إضافة إلى القوى العاملة المحلية والشركات الصغيرة.

وتفرض المصارف منذ الخريف الماضي قيوداً مشددة على عمليات السحب بالدولار، بات معها المودعون عاجزين عن الحصول على أموالهم ومذخراتهم. وبرزت سوق سوداء سجل فيها سعر صرف الليرة معدلات قياسية مقابل الدولار بينما لا يزال السعر الرسمي مثبتاً على 1507 ليرات. وتخلّف لبنان هذا العام للمرة الأولى عن سداد ديونه الخارجية.

ورجّح البنك الدولي تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بشكل حاد إلى -19.2 في المئة عام 2020، بعد انكماشه بنسبة 6.7 في المئة عام 2019. وقال إن انهيار العملة أدى إلى "معدلات تضخم تجاوزت حد المئة في المئة". وقال المدير الإقليمي لدائرة المشرق في البنك الدولي ساروج كومار جاه "غياب التوافق السياسي حول الأولويات الوطنية يعيق بشدة قدرة لبنان على



أبواب موصدة